

مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز

Concept of Difference Principle's in John Rawl's a Theory of Justice

نسيم قدوش

جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، الجزائر. Nassim.kaddouche@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/15 تاريخ القبول: 2023/01/09 تاريخ النشر: 2023/03/05

ملخص البحث:

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المبدأ الثاني من نظرية العدالة لروزل وهو مبدأ الفرق، فان كان مبدأ الحريات الأساسية المتساوية يضمن المساواة التامة في الممارسة الحقوقية للأفراد وفي الممارسة السياسية في إطار المؤسسات السياسية و الاجتماعية في الدولة الليبرالية، و ان لا تقمع الحرية الا لحرية اكبر منها تفاديا للمساومات السياسية و الاقتصادية للحرية. فان مبدأ الفرق يمثل عقلنة للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بتحقيقه شرطين مهمين: مبدأ تكافؤ الفرص ومراعاة الفئة الأقل انتفاعا ولأولويتها في تحصيل الخيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. الهدف منهما هو بعث ثقة المواطنين في المؤسسات الدستورية و التقليل من مساحة المصلحة الشخصية و من الانانية و من الاستحواذية في المجتمع. كذلك يهدف المبدأ الثاني الى تعزيز الوجود الفعلي و السياسي للفئة الأقل انتفاعا عبر ادماجهم في المجتمع و الحد من مشاعر الحسد و الانانية و الكره و التي هي نتاج الظلم الاجتماعي و المؤسساتي للأفراد داخل الكيان السياسي و الاجتماعي. و قد استعرضت الدراسة مقاربتان فلسفيتان للمبدأ الثاني للعدالة لجون رولز، الأولى للفيلسوف الأمريكي

روبير نوزيك و الثانية للاقتصادي الهندي امارتيا سن و هما قراءتان من منطلقات مختلفة لمبدأ الفرق لرولز.

كلمات مفتاحية: العدالة، الحريات، الحقوق ، تكافؤ الفرص، الأقل انتفاعا، الخيارات الاجتماعية.

Abstract :

This study seeks to shed light on the second principle of Rawls' theory of justice which is the principle of difference. if the principle of equal basic freedoms guarantees complete equality in the human right practice of individual and in political practice within the framework of political and social institutions in the liberal state. and that freedom is not suppressed except for a greater freedom that it in order to avoid political and economic bargaining for freedom. The principle of difference represents a rationalization of economic and social disparity by achieving two important conditions: the principle of equal opportunities and taking into account the less advantage category and its priority in obtaining economic and social good in society. Their aim is to inspire citizen's confidence in the constitutional institutions and to reduce the space for personal interest, selfishness and obsession in society. The second principle also aims to enhance the actual and political presence of the less advantage category by integrating them into society and reducing feelings of envy, selfishness and hatred which are the result of social and institutional injustice to individual within the political and social entity. The study reviewed two philosophical approaches to the second principle of justice of John Rawls, the first by the American philosopher Robert Nozick and the second by the Indian Economist Amartyen Sen and they are two readings from different perspectives of the difference principle of Rawls.

ds Justice, Freedoms, Rights, Equal opportunities, Less advantage, primary

مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز

مقدمة:

من نقد الليبرالية كانط و تجاوز لنظريات العقد الاجتماعي لدى كل من ج. ج. روسو - ج. لوك - أ. كانط وصولا الى استئصال العقيدة النفعية ولهيمنتها على التقليد الانغلو ساكسوني، كل هذه الأفكار تركت اثرها في نظرية العدالة لرولز التي هي ثورة في القيم، ثورة في العدالة و ثورة في الحريات و الحقوق الإنسانية في الفلسفة السياسية المعاصرة. لقد فصل رولز بين مفهومي الحق و الخير وجعل من الأول مبدا ثابتا لا يقبل المساومة و لا الحسابات السياسية و الاقتصادية. مبدا يحضى بالمساواة بين جميع المواطنين في الدولة. بينما الثاني مبدا الفرق، يتحقق في التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي العدل إذا كانت كل خطوة نحو تحصيل الخيرات الاجتماعية والاقتصادية تخدم الفئة الأقل انتفاعا في المجتمع و تراعي اولويتها و بذلك يؤسس لعدالة شعارها الفئة الأقل انتفاعا أساسا للتفاوت الاجتماعي و الاقتصادي المشروع.

لقد وعى رولز بالنقص الكامن في العقيدة النفعية مع كبار مؤسسيها ج. بنتايم - ج. س. مل - ه. سيدويك التي تنادي بالحرية و المساواة و التي هي في اخر المطاف عقيدة طوباوية تبنتها الليبرالية أكثر من قرن. فمبدأ تعظيم الفائدة لأكبر عدد ممكن من الافراد الذي أسس له مل يسمح بانتهاك حقوق الافراد الأساسية و التي بمقتضى الليبرالية السياسية يجب على الدولة الدفاع عنها. فسديك يعتبر في كتابه "The Methods of Ethics" ان انتهاك بعض حقوق الافراد يكون عادلا اذا ما ترتب عنه تعظيم و توسيع لرفاهية و سعادة الآخرين (Sheafer,2007,P25).

فالنفعية اذن لا مانع لديها من وجود مجتمع عبودي مادام ان العدالة الاجتماعية في هذا المجتمع قائم على مفهوم المنفعة. و بحسب " تعبير ج. ب. دوبو " فان منطق النفعية هو ببساطة منطق التضحية ليس الا. (Cournarie et Dupond,P 22) فيما لخص رولز القول في هذه النظرية مبينا ركيزتها على النحو التالي : " الفكرة الأساسية هي ان المجتمع يكون منظما

بشكل صحيح و بالتالي عادلا حين يتم ترتيب مؤسساته الرئيسية بطريقة يمكن تحقيق الرصيد الصافي الأعظم من الرضا للمجموع على أساس جميع الافراد الذين ينتمون اليه" (رولز، 2001، ص 52).

هذا الوعي بالنقص و ما ترتب عنه من استغلال و انتهاك للحقوق و الحريات تحت شعار المصلحة هو ما حمل رولز على فصل مبدا الحريات الأساسية عن مبدا الفرق و على ترتيب حالات المساواة الاقتصادية و الاجتماعية مع مراعاة الفئة الأقل انتفاعا في المجتمع.

مشكلة الدراسة:

تنصب مشكلة بحثنا على المبدأ الثاني من نظرية العدالة لرولز و الذي ينظم العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية بين المواطنين في مجتمع جيد التنظيم بوصفه نظام تشاركي منصف و تبيان مدى ضرورة إعطاء الفرصة للأقل انتفاعا في المجتمع و اولويتها في كل خطوة نحو التقدم. ان الوقوف عند هذه الفكرة يبين مدى أهمية تأويل المشاعر الإنسانية من حسد و كره على انها ليست تراكمات تاريخية عابرة بقدر ما هي تعبير عن ظلم و قسوة و عن تفاوت اقتصادي و اجتماعي رهيب بين المواطنين في المجتمع.

تساؤلات الدراسة:

هل مبدا الفرق انتهاك للملكية الاقتصادية الذي هو حق طبيعي للفرد، ام انه ضمانة لشخصه السوية و لحيته و كرامته في مجتمع يتسم بالتعددية و طغيان المصلحة الشخصية و للمساومات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية؟

و هل إعطاء فرصة للفئة الأقل انتفاعا في المجتمع في كل خطوة نحو تحصيل التقدم انتهاك لمبدا تكافئ الفرص؟

أهمية الدراسة:

مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية، محاولة الباحث ابراز مازق الديمقراطية الليبرالية والمجتمع الرأسمالي والصراعات الاجتماعية المتولدة من الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين الناجمة عن العقيدة النفعية واستحواذها على سلوك وقيم الافراد في هذه المجتمعات. و من الناحية العملية ابراز مدى ضرورة عقلنة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في تحصيل الخيرات الاجتماعية وجعل الخير العقلاني خيرا سياسيا.

اهداف الدراسة:

المواهب و القدرات و الحيازات الطبيعية و التاريخية ليست حيازات فردية بل حيازات مشتركة يجب ان تنصب في الصالح العام، انها صدفية لا يستحقها الفرد. كل هذا ليكون لمبدأ الفرق معنى و للتفاوت الاقتصادي و الاجتماعي شرعية تبرره ف "في الواقع يمثل مبدأ الفرق اتفاق على اعتبار توزيع المواهب الطبيعية في بعض جوانبها كأصل مشترك و على التشارك في المنافع الاجتماعية و الاقتصادية الأكبر التي تصبح ممكنة بواسطة المتممات لهذا التوزيع"(رولز، 2001، ص 141).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي و المقارن، الأول في تحليل فكرة مبدأ الفرق والأسس الأخلاقية و الفلسفية التي يقوم عليها، بمعنى المصوغ الذي يجعل من مبدأ الفرق ذا مشروعية و للتفاوت الاقتصادي و الاجتماعي أساس تبريري له في المؤسسات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية. فالأفراد في مجتمع جيد التنظيم هم مشاركون في العملية الإنتاجية وبموجب ذلك يجب ان يكون تحصيل الخيرات كلها على مقدار من العدالة الذي يتوافق مع مقدار التعاون المشترك. اما الثاني فهو بغرض إيضاح أكبر وأوسع لمبدأ الفرق من خلال عرض مقارنتين فلسفيتين بغية الوصول الى أساس او أسباب موضوعية المتعلقة بمبدأ الفرق. وسوف نتناول هنا مبدأ الفرق في نظر رولز من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي:

-المبحث الأول: مفهوم تكافؤ الفرص لرولز.

-المبحث الثاني: الفئة الأقل انتفاعا كشرط للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي المشروع.

-المبحث الثالث: المقاربات الفلسفية لمبدأ الفرق.

المبحث الأول: مفهوم تكافؤ الفرص

قبل البدء في تحليل المبدأ الثاني للعدالة عند رولز، نعرض في البداية الصياغة الكاملة لمبدأ الفرق كما هو مدون في كتاب رولز "نظرية في العدالة" و هو على النحو التالي: "يجب ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون (أ) متوقعة بشكل معقول على أنها لمصلحة كل شخص، و(ب) الالتحاق بالمواقع و بالمناصب مفتوحا للجميع." (رولز، 2001، ص 92).

يتميز رولز في عرضه للمبدأ الثاني للعدالة بين ثلاثة مبادئ أساسية بها يقع توزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية هي الحرية الطبيعية، المساواة الليبرالية، المساواة الديمقراطية

يتمثل العدل في نظام الحرية الطبيعية حينما يكون هناك اقتصاد سوق حر حيث انه يلبي شرط الحرية المتساوية بين أفرادها في تنافسهم وبحتم عن السبل الفعالة لتعزيز مكانتهم و تحصيل المنافع الاجتماعية و السياسية. و إذ يؤكد هذا النظام انه ما دام أن البنية الأساسية للمجتمع تفتح المجال لأهل المواهب و القدرات في نطاق من المساواة دون إقصاء لطرف على طرف آخر أو تحفيز لطرف على آخر، فإن التوزيع في هذه الحالة عادل. إن الخيارات الاقتصادية و طرق توزيعها في المجتمع يتوقف على مقدار استعدادات الأفراد الذهنية و الجسمية و منه فان التكافؤ يتحقق في مثل هذا النظام حالما لا نجعل من توزيع الخيارات تحسن ظروف شخص معين أو تلحق ضررا أو خسارة لشخص آخر (رولز، 2001، ص 105-106).

مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز

يهدف هذا المبدأ إذن إلى الاستحقاق المنصف للأفراد و الذي يوفر نفس فرص التعليم و الثقافة و بعض سياسات أداة التوزيع و غير ذلك. بمعنى أن هذا النظام يسعى إلى توفير نفس الإمكانيات و الحظوظ في درجة تحقيق النجاح في المجتمع بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي و فئة الدخل التي ولدوا في حضنها في جميع قطاعات المجتمع. و منطقيا يكون النجاح للأفراد وفق هذا النظام لمن تكون له الإرادة و المؤهلات التي تسمح له بذلك (رولز، 2001، ص 107-108).

هذا و مع أن التصور الليبرالي قد تجاوز الاعتباطية التاريخية و الطبيعية كمبدأ لتوزيع المنافع و للمفهوم الصوري لتكافؤ الفرص إلا أنه هو نفسه وقع في الاعتباطية عندما اعتبر الاستحقاق رهين الظروف الاقتصادية للأفراد (الدخل و الثروة)، مما يجعل من الإرادة المتساوية لهم محض تصور خال من أي تأثير أو فعالية يمكن أن تحول المؤهلات الفردية من وجود بالقوة إلى وجود بالفعل. هذا ما دفع رولز إلى تجاوز هذين النظامين و البحث عن تصور آخر تتحقق فيه الفرص المتكافئة لدى الأفراد، بحيث لا يؤثر مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي أو عقائدهم الدينية أو العرقية أو الجنسية عليهم. هذا التصور هو ما أطلق عليه رولز اسم التصور الديمقراطي (Ethics, 1999, P321).

يحاول هذا التصور الوصول إلى درجة تلغى فيها كل الحالات و المخلفات الناجمة عن الحظ الطبيعي و من التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي و الحرمان الاجتماعي و الثقافي للأفراد و بذلك تتحقق المساواة بين الأفراد. و القصد هنا بالمساواة ليس تساوي النتائج و إنما هي تساوي الفرص في النجاح و التقدم.

هذه الطريقة لا تتمثل في محو المخالفات الطبيعية التاريخية و إنما في تطوير الأجهزة الحكومية و المؤسساتية التي تأخذ على عاتقها مهمة توفير الفرص و الإمكانيات لأولئك الأقل حظا في الاستفادة من المنافع الاجتماعية. هذا النوع من التدابير هي التي تسمح بأن يكون العدل مجموعة من الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية العقلانية التي تعمل دوما لصالح من

هم أقل حظا. و يتحقق التصور الديمقراطي حسب رولز حالما ندمج مبدأ الفرصة المنصفة مع مبدأ الفرق، إذ يجب الحكم على اللا مساواة الاقتصادية بواسطة الحرية المتساوية و الفرص المتكافئة. و تعد التوقعات الأعلى لأولئك ذوي الوضع الأفضل عادلة إذا و فقط كانوا جزءا من مخطط يحسن التوقعات للأعضاء الأقل انتفاعا في المجتمع. إن النظام السياسي لا يجب أن يحافظ و يحيي إمكانيات النجاح الأكثر جاذبية لأولئك الأفضل حالا إلا إذا كان القيام بهذا يكون في صالح أولئك الأقل حظا (رولز، 2001، ص 110).

لكن يبدو أن المقام هنا ليس مكتملا للحديث عن مبدأ الفرص المتكافئة عند رولز إلا بعدما نعرض المصادفات و الحيازات الطبيعية و التاريخية و نبين أنها ليست حيازات فردية بل حيازات مشتركة يجب أن تنصب في الصالح العام، ببساطة لأنها حيازات صدفية. كل هذا من أجل أن يكون لمبدأ الفرق معنى و للتفاوت الاقتصادي و الاجتماعي شرعية تبرره يقول رولز "في الواقع يمثل مبدأ الفرق اتفاقا على اعتبار توزيع المواهب الطبيعية في بعض الجوانب كأصل مشترك و على التشارك في المنافع الاجتماعية الاقتصادية الأكبر التي تصبح ممكنة بواسطة المتممات لهذا التوزيع" (رولز، 2001، ص 141).

يمكن أن تلخيص موقف رولز المعارض لفكرة الاستحقاق في ثلاثة حجج :

أما الاعتراف الأخلاقي فيذهب رولز إلى أن تعريف الفرد لا يكون من خلال ما يحوزه من القدرات و المواهب الطبيعية لأنها متناقضة مع فكرة جوهر الإنسان وهي الذات المتجردة من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية. فالاستعدادات الطبيعية عرضة للتغير في كل حين نتيجة ارتباطها بظروف أسرة الفرد - الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الثقافة- السائدة، فالقيم بهذا المعنى إذن كلها عرضية (مايكل ساندل، 2009، ص 141). أما الاعتراف الثاني، فيميز فيه رولز بين شكلين من التفاوت الأولي تفاوت طبيعي و الثاني تفاوت اجتماعي. الأولي لا يمكن تفسيرها لأنها ثابتة و لكن ما يجب أن تقوم به المؤسسات هو محاولة تقليص التفاوت الاجتماعي من أجل إتاحة الفرص للجميع في التسابق نحو تحصيل المنافع

مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز

الاجتماعية. ليس هذا فحسب بل إن المنافع الاجتماعية على اختلافها يجب أن تنصب في الخيار الاجتماعي لتحقيق هدف معين، بهذا المعنى تكون المؤسسات الاجتماعية و السياسية عادلة أو غير عادلة وفق الكيفية التي تتعامل مع حالاتنا و استحقاقاتنا الطبيعية بشكل منصف (مايكل ساندل، 2009، ص 142). يقول رولز: "يجب أن يحصل أولئك الذين هم في نفس المستوى من الموهبة و الإمكانية و لديهم نفس الرغبة باستخدامها ، على إمكانات النجاح نفسها بصرف النظر عن موقعهم المبدئي في النظام الاجتماعي في جميع قطاعات المجتمع. يجب أن يكون هناك إمكانات متساوية تقريبا من الثقافة و التحصيل لكل شخص يمتلك نفس المواهب و نفس الحافز. يجب أن لا تتأثر التوقعات لأولئك الذين لديهم نفس الإمكانات و الطموحات بطبقاتهم الاجتماعية"(رولز، 2001، ص 107).

أما الاعتراف الثالث فهو قوله بأن الأفراد الحائزين لخصال معينة يجازون من قبل المؤسسات الاجتماعية، بذلك تكون قيمة الخصال التي تدعو إليها هذه المؤسسات سابقة عن القيمة التي تمنحها هذه المؤسسات. فمثلا: إذا كان ذكاءك حيازة لك فان المؤسسات الاجتماعية تجازيك عن هذه الخصلة و إذن قيمتك حددت سلفا قبل أن تندمج في المجتمع و هذا غير عادل عند رولز، فالعدل يجب أن يتقرر بعد الاندماج مما يعني أن القيمة سوف تأتي متأخرة. بتعبير آخر لا يمكن للتفاوت الاقتصادي و الاجتماعي لدى الأفراد أن تحدد القيمة التي يحوزونها سواء طبيعية أو اجتماعية. فالحيازة الأخلاقية لا يقره مبدأ تكافؤ الفرص إلا بعد أن يتحقق الإنصاف من طرف المؤسسات، بعد ذلك يأخذ هذا الامتياز مكانه لدى الأفراد، هذا كله ضمانا للفرص المنصفة للأفراد الأقل انتفاعا والأكثر انتفاعا في المجتمع(مايكل ساندل، 2009، ص 143-144).

المبحث الثاني : الفئة الأقل انتفاعا كشرط للتفاوت الاقتصادي المشروع

يسمح مبدأ الفرق باللا مساواة الاجتماعية و الاقتصادية فقط إذا كانت في خدمة الأقل انتفاعا في المجتمع. بهذا الشكل نعني ضمان الفرص المتكافئة لجميع المواطنين على اختلاف

طبقاتهم و عرقهم و الإيمان بضرورة التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي على أنها حاجة أفضلت إليها قدرات و إمكانيات كل واحد يكون المبدأ الثاني للعدالة مكتملا. لكن المشكل لا يكمن في التفاوت بقدر ما هو كامن في إقصاء الفئة المحرومة من الاستفادة من المنافع الاجتماعية و الاقتصادية. من هنا كيف يمكن أن يكون التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي(الدخل-الثروة...) غير متناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص؟

لا يكمن دور مبدأ الفرق في إحصاء عدد الثروات المحصلة من الأفراد و لا نسبة التفاوت بينهم، و إنما ببساطة في عقلنة هذا التفاوت. بمعنى ضبط التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بحيث لا يؤدي إلى انتهاك الحريات القاعدية للأفراد أو انتهاك كرامتهم و شخصيتهم في المجتمع. هذا من جهة، من جهة أخرى يحاول مبدأ الفرق ضمان مصادر تحصيل المنافع لكل المواطنين مع ضمان أيضا التوقعات المشروعة. فإذا كانت الأهداف المسطرة (التوقعات) للأكثر انتفاعا اقل تكون الأهداف المسطرة للأقل انتفاعا. بهذا الشكل يدرك المواطنون أن حياتهم الجيدة و تصورهم للخير سواء في السياسة، الدين، الأخلاق لا يمس بقدسية حرياتهم و غير تابعين لنمط حياة الناس و لا أحكامهم و لا قراراتهم. هذا ما يضمن في إطار هذا المبدأ استقرار المؤسسات الاجتماعية و السياسية و عدم تهميش الفئة الأقل انتفاعا في المجتمع(رولز، 2009، ص 181-182).

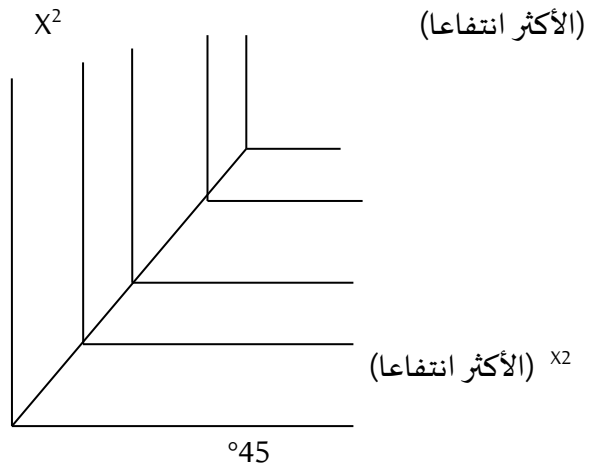
بهذا المعنى يمكن القول أن الأفراد الأقل انتفاعا في المجتمع هم أولئك الذين ينتمون إلى طبقة الدخل ذات التوقعات الأدنى، بحيث أن واجب الدولة ينحصر في ضمان الحريات الدستورية المنصوص عليها و الحريات السياسية و حقوقهم القانونية ضد أي تعسف أو اضطهاد من قبل أفراد آخرين و يجب أن يتمتع هؤلاء الأفراد بقدر كاف و مساو من الحرية مقارنة بالأفراد الأكثر انتفاعا دون أي رجوع إلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم، و باختصار ضمان الرفاهية لكل المواطنين المتساوين و الأحرار المكونين لمجتمع جيد التنظيم(رولز، 2009، ص 174-175).

مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز

ينص مبدأ الفرق على أنه إذا لم يجعل التوزيع كلا الشخصين أفضل حالا لابد من تفضيل توزيع متساوي. و مبدأ الفرق لا يعين نقطة معينة للتحسين فقط، فهو ينص انه إذا كان هناك مكسب و مورد للأكثر انتفاعا يجب أن يتبعه مكسب و مورد للأقل انتفاعا. كما أن مبدأ الفرق ينص على أن التوقعات المشروعة و العادلة للأكثر انتفاعا تكون عادلة إذا كانت تزيد في حظوظ توقعات الأقل انتفاعا. و بذلك تكون حالة خاصة لللا مساواة في التوقع مسموح بها فقط إذا كان تخفيضها سوف يجعل الطبقة العاملة أكثر سوءا (رولز، 2001، ص 110). و على هذا الأساس اختزل رولز حالات التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين الأكثر انتفاعا و الأقل انتفاعا على النحو التالي:

المخطط العادل المثالي الذي يعني أنه إذا كانت التوقعات للأكثر انتفاعا قد تم تعظيمها فعلا لن يكون هناك أي تفكير أو تحسن سواء للأفضل أو للأسوء حالا. أما المخطط العادل طوال الوقت فتكون فيه التوقعات لأولئك الأفضل حالا تساهم على الأقل برفاهية الأقل حظا. فإذا تم تخفيض توقعاتهم فان إمكانيات النجاح للأقل انتفاعا سوف تنخفض بالمثل. هذا أيضا ليس ترتيبا عادلا

الشكل رقم(01): المخطط العدل المثالي



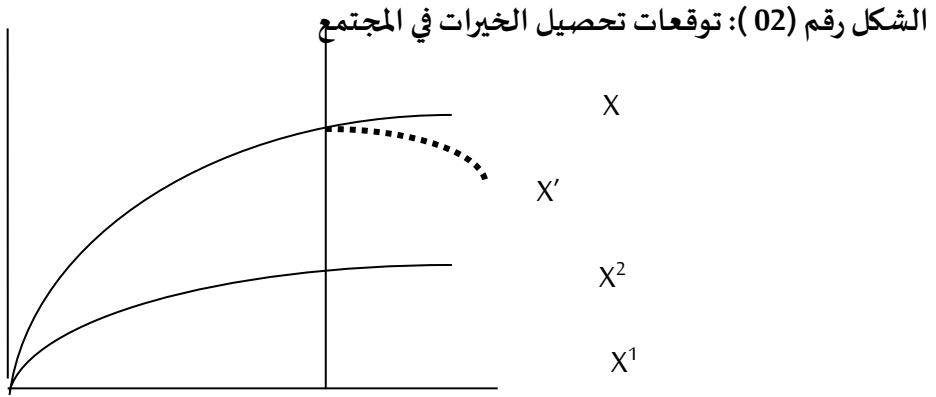
يتحقق مبدأ الفرق عندما تكون التوقعات في الحصول على الخيرات في المجتمع مرتبة ضمن سلسلة، بمعنى انه إذا كان لتحصيل منفعة إثر في زيادة الحظوظ للأقل انتفاعا فهي بالضرورة صالحة لجميع أعضاء المجتمع. إن تحليل العلاقة بين الطرف الأول (1) الأكثر انتفاعا و الطرف الثاني (2) الأقل انتفاعا كما هو مدون في الشكل أعلاه (الشكل رقم 01) يبين انه في حالة استفادة الفئة الأكثر انتفاعا من الثروات و المنافع الاجتماعية يجب أن يتبعه بالضرورة انتفاع الفئة الأقل انتفاعا. بل إن لهذه الأخيرة أولوية في الاستفادة من الخيرات الاجتماعية، و هذا لا لشيء إلا لتعزيز مكانتهم في المجتمع و تحسين وضعهم و إعطائهم فرصة المشاركة القوية و الفعالة في النشاط السياسي و تحقيق الخير العام (2).

إن تحصيل المنافع و الخيرات في المجتمع يستوجب شراكة بين أعضاء المجتمع الواحد، لأن الأفراد ليسوا مستقلين كوحدة و إنما هم وحدة متكاملة يؤلفون بنية صلبة و قدرة أكبر في تحصيل المنافع الاقتصادية و الاجتماعية. و بموجب هذه الشراكة التي يقدم فيها كل واحد مجهودا خاصا يستحق من وراءه منفعة تعود له تكون هناك علاقة وطيدة بين الأعضاء الأكثر انتفاعا و الأقل انتفاعا. إن مبدأ الفرق يضمن التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي المشروع بحيث لا يجعل الحريات القاعدية للأقل انتفاعا عرضة للانتهاك و رهانا لمساومة حسابات سياسية أو اقتصادية و ذلك لا يكون إلا من خلال تحويل جزء من عائدات الجماعة الأكبر انتفاعا إلى الجماعة الأقل انتفاعا (الضرائب) فلا تتعدى الحد الأعلى لخط المنحنى (op)(1).

و من أجل تحقيق التوازن في المجتمع نقول انه مع وجود المخلفات التاريخية و الطبيعية التي لا يمكن محوها من الوجود يتوجب على المؤسسات تعويض هذا النقص من خلال إعطاء أولوية للحرية على كل رفاهية اقتصادية و اجتماعية للأفراد. و مبدأ الفرق ينص على أن كل زيادة في تحصيل الخيرات يجب أن يتبع بتحسين لدى الأقل حظا و انتفاعا بالضرورة و

مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز

إلا فالعدالة صورية و طوباوية. فعلاقة الطرف (X_1) بالطرف الثاني (x) و الطرف الثالث (x) هي علاقة ترابطية انعكاسية. إذ أن تأثر الأول (سواء بالظروف - قلة الموارد - الربح- الخسارة...الخ) يتبعه تأثر الثاني و الثالث على السواء ، لكن إذا كان تأثر الأول يسبب ضررا للثاني و الثالث ففي هذه الحالة ترجح اللا مساواة في التوقعات للأول على الثاني و الثالث (2). و هذا ما نلاحظه في الشكل المدون أسفله.



A (رولز، 2001، ص 118)

المبحث الثالث: المقاربات الفلسفية لمبدأ الفرق لرولز

نستعرض هنا باختصار مقاربتان فلسفتان لنظرية العدالة لرولز و هما مقارنة الفيلسوف الأمريكي " روبرت نوزيك " و مقارنة الاقتصادي الهندي " امارتيا سن ".

يذهب الفيلسوف الليبرالي الأمريكي " روبرت نوزيك " الى القول ان المقدمات التي يتأسس عليها مبدأ العدالة التوزيعية يتصف على كونه صادر عن افراد عقلانيين، لا يعرفون أي شيء عن أنفسهم و عن تاريخهم، و رغم ذلك يتعاقدون ان تأخذ الدولة بالحسبان المبدأين المختارين كمبادئ أساسية. لكن لا وجود لأي مبدأ تاريخي يقبل للوهلة الأولى بالوضع الأصلي لرولز . ظاهريا يبدو ان رولز في مبادئه صمم جيدا ليرسخ كل الوقائع للعدالة، بمعنى ان كون هذين المبدأين مبنيان على وقائع بشرية يراعى فيها تقلبات الحالات السيكولوجية واهداف و

مشاريع الفرد، فليس هناك استقلالية للأفكار عند اختيار المبدئين. ان رولز يطمح الى بناء نظرية وفق النموذج الاجتماعي الذي نرغب بتحقيقه، اما عند نوزيك فان العدالة يجب ان تقام بالرجوع الى السياق التاريخي المثالي و ليس الى النموذج الاجتماعي الذي نرغب بتحقيقه. هذا ما ذهب اليه نوزيك في كتابه "Anarchie, State and Utopie"، ان العدالة ليست الا نتيجة تعاقد بين الافراد بشكل عادل، أي احترام الحقوق الطبيعية للأفراد. ان نتيجة هذا السياق و هذا التبرير لدولة الحد الأدنى مقيد بوظائف محددة كحماية الافراد من العنف، السرقة، الغش و ضمان احترام العقد المتفق عليه.

من هنا يرى نوزيك ان رولز غير منسجم في عرضه لمبدي العدالة، فالعدالة التوزيعية المثالية غير متلائمة مع مبدا الدفاع عن الحرية. ان أهمية هذا النقد يكمن في خاصيته الداخلية في كشف التناقض. فحرية السوق والمنافسة والمبادلة والمبدأ الاقتصادي "دعه يعمل" هو حق من حقوق الافراد لا يجب قمعه او تقييده، هذا فضلا عن حق التملك. بذات المعنى تكون الدولة مستبدة إذا و فقط اذا صدر منها تصرف يمس بالحقوق الفردية الأساسية.

ان الخطأ الذي وقع فيه رولز في نظريته للعدالة التوزيعية هو عدم الاخذ بعين الاعتبار بعض الاعتبارات لمعرفة مدى تجاوب هذه النظرية معها، انطلاقا من مجموعة من الخيارات موزعة وفق مبدا "لكل حسب" استحقاقاته، حاجاته، عمله... الخ. و من اجل ان يبين نوزيك صدق نظريته يقترح مثالا مشهورا للاعب كرة السلة Wild Chomberlin. إذا كان D1 توزيعا عادلا و ان الافراد يختارون اراديا مشاهدة مباراة Chomberlin بمبلغ قيمته 250 دولار عوض انفاقها في مشاهدة الأفلام او في رحلة، فان كان هذا التحويل مشروعاً، فانه بافتراض تنقل 2000 مشاهد لرؤية مباراة Chomberlin فان القيمة التي سيحل عليها هي 250000 دولار. لكن السؤال المطروح: هل ثروة Chomberlin مشروعة؟

مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز

يجيب نوزيك بالإيجاب، انها مشروعة ضمن شروط ثابتة، فما ان تكون النتائج النهائية للعدالة التوزيعية مبنية على أسس مشروعة، فإنها تعطي لكل فرد فرصة المطالبة بنصيبه من مجموع الشراكة الاجتماعية: انه النصيب الذي يحصل عليه لقاء مجهوده الفردي في استعمال وسائل الإنتاج لتحقيق شيء ما او اختراع وسائل أخرى للإنتاج. ان العدالة التوزيعية اذن حسب نوزيك تتأسس على الفرد وعلى استحقاقاته الشخصية بغض النظر عن المجموعة البشرية الذي يعيش معهم او العلاقات التي يكونها معهم. (Matravers and Pike ,2002, p74-78)

وفق هذا الشكل يقترح نوزيك مبادئ للعدالة بديلة لمبدأي العدالة لرولز، انها مبادئ تسعى الى ضمان الشرعية لشروط الاكتساب الاولي والتحويل للموارد الطبيعية والاجتماعية. عند نوزيك التوزيع العادل للثروات مهما كانت نتائجها قائمة على شرعية الحصول عليها ومن ثمة تحويلها يكون مشروعاً بالضرورة. و قد حدد نوزيك مبادئ للعدالة بديلاً عن مبادئ العدالة لرولز و هما على النحو التالي:

المبدأ الأول: الملكية الاصلية

ينص هذا المبدأ على انه بإمكان الفرد ان يحوز على شيء م طالما انه ليس ملك أحد. هذا المبدأ خاضع لشرط مستوحى من فلسفة لوك و هي حرية التملك. لكن لا يجب ان تفهم الحرية انها حيازة كل شيء بحيث تمنع الآخرين من حق التملك و بالتالي غياب الحرية. فلا يستطيع فرد ما ان يملك الابار في الصحراء التي هي في متناول جميع الافراد. فاذا كان الافراد الآخرين يملكون اباراً للسقي والشرب، فان ما املكه في هذه الحال لي مشروع ما دام لا يمس بملكية الغير و لا يهدد سلامتهم وامنهم.

المبدأ الثاني: التحويل

ينص هذا المبدأ على ان الفرد يمكن ان يصبح مالكا شرعيا لشيء ما عن طريق اكتسابه بالتحويل الارادي من فرد كان مالكا لها من قبل شرعيا. اننا نقول ان توزيعا ما عادلا إذا كان كل واحد مالكا شرعيا لما يملك وفق المبدأين المعروضين. و بهدف رفع الاعتراض على التوزيع الحالي للملكيات في العالم التي لا تتوافق بتاتا مع ما ينص عليه المبدأين، يقترح نوزيك مبدا ثالثا هو ما يسميه " مبدا تصحيح انحرافات المبدأين " الذي يعني تصحيح تجاوزات اكتساب الموارد الاجتماعية التي لا تتوافق مع مبدأي الملكية الاصلية والتحويل (Munez Dardé,2005, p 101).

ان التصرف العادل عادلا إذا و فقط لم ينتهك أي حقوق للآخرين مرتبة على النحو التالي:

1/ الاحترام الذاتي، الملكية الشخصية، الاستقلالية الذاتية، حرية التصرف بالجسد بوصفه ملكية ذاتية.

2/ ضمان الحقوق الأساسية للتصرف العام في الملكيات الخارجية (المرافق العامة...الخ).

3/ الحقوق الأساسية للاكتساب و التمتع بالاستقلالية في التصرف بها.

4/ حق الاكتساب عن طريق التحويل من شخص اخر بحرية و إرادة مطلقة.

و تجدر الإشارة الى ان نوزيك لا يركز على الحقوق الأساسية في استعمالها العام، و لكن هو ببساطة يؤكد على انه لا احد في العالم وهب اوليا الثروات و الافراد احرار في التصرف بما يملكون اذا كانت مشروعة و لا تتعلق بفرد اخر. من هنا يرفض نوزيك التصور ان العالم وهب بعض الافراد ملكيات و حقوق على حساب الآخرين. اننا نتساوى في القدرة على الاكتساب و من ثمة حرية التصرف بها او تحويلها لشخص اخر طالما انها شرعية و ليس ملك مغتصب (Vallentyne, 2006, p 5-6).

اما الاقتصادي الهندي " امارتيا سن " فيعتبر العدالة العمل المحدد ذاتيا و هي الأداة الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية. "فالقابليات " هي مقدمات ضرورية للتعرف الذاتي

مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز

على صور الحياة و اختيارها ثم تحقيقها. ان الحريات السياسية و الفرص الاجتماعية و الضمانات هي مقدمات لتطوير القدرات، من هنا فان العدالة حسب " سن " هي المساواة في القابليات (علا عادل عبد الجوار ، 2010، ص 137).

ان القدرات بمفهوم سن تتأسس على الوسائل و التي يمكن ان تجد تعبيراً لها في الكثير من النظريات حول العدالة. انها تساعد على توضيح إمكانية ان شخصين يمكن ان يتمتعوا بفرص كثيرة و مختلفة رغم انهما يملكان نفس الوسائل. فمثلاً الفرد المعاق لا يمكن ان يحقق عملاً أكبر من الفرد السليم ذو بنية جسدية عالية او ان يحقق مدخولاً أكبر منه او خيارات أخرى في المجتمع (ممتلكات، ثروات...). مما يعني اننا لا يمكن ان نحكم على هذا الفرد ان يكون مساوياً في الفرص مع الشخص المعاق جسدياً او عقلياً و لكن نحكم عليه بنفس الوسائل او الأدوات التي نوفرها لهما (Sen , 2005, P 153-154)

ضمن هذا الطرح، تؤسس العدالة على القدرات، فلا نحكم على مطالب الافراد من وجهة الموارد او الخيارات الأولية التي يحصلون عليها و لكن من خلال الحرية الحقيقية التي تمنح لهم فرصة اختيار حياتهم الخاصة. ان هذه الحرية الحقيقية هي ما يسميها سن " بالقدرات " في تحقيق مختلف الترتيبات الممكنة للوظائف. لكن من الأهمية بمكان الحديث في هذا الموضوع بالذات عن معنيين مختلفين للقدرات:

المعنى الأول متعلق بالخيارات الأولية، بمعنى انه قد يكون للمعاق خيارات أولية أكثر من الآخرين ولكن قدرة أضعف. فعندما نحلل مشكلة الفقر في البلدان المتطورة يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان الأغلبية منهم فقراء على مستوى الدخل او الخيارات الأولية (شلل، مرض مزمن، شيخوخة ...) مما يعني ان توفير الموارد بشكل مسهب لا يمكن ان يعوض من الحرية من شيء.

اما المعنى الثاني فيكون كالتالي: قد يكون للفرد قدرة متساوية مع الآخر م لكن يختار تدابير مختلفة التي تتلائم وأهدافه. اضعف الى ذلك ان شخصين لا يتمتعان فقط بنفس القدرات و

لكن نفس الأهداف و المشاريع يمكن ان يصلوا الى نتائج مختلفة، لان كل واحد منهما جسد حريته في اطار استراتيجية و تقنية مختلفة عن الآخر (Sen, 2000,P 122-123).

ينتج عن هذا ان انتهاك الحرية من فرد لآخر او اضعافها هما العاملان الوحيدان اللذان يؤثران على تحديد القدرات و على رفاهية الافراد عند " سن ". فاذا كانت الأهداف المحققة تمثل رفاهية الفرد، اذن قدرة الفرد تمثل حريته في تحقيق رفاهيته. و لكن حالما كانت للحرية هذه القيمة الأساسية فإنها في نفس الوقت تملك أهمية قصوى في عملية البنية الاجتماعية. و لهذا السبب كانت الرفاهية في حد ذاتها متوقفة على مفهوم القدرة، لان الاختيارات التي يمكن ان يقوم بها الفرد تساهم في تكوين حياته السعيدة (Maric,1996, P6).

خاتمة:

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة ان رولز يسعى الى تجاوز الهيمنة الرأسمالية لكرامة و حرية و قدسية الشخصية السوية للفرد من خلال ادماج الفئة الأقل انتفاعا في المجتمع و في الحياة السياسية و تعزيز مبادئ الديمقراطية التشاركية للأفراد. ان الهدف من مبدا الفرق و هو أيضا واجب مبدا الدولة ليس تحقيق المساواة بين أعضاء المجتمع و لكن منح الأولوية للأقل انتفاعا من اجل اندماجهم في المجتمع و احساسهم بالجدارة الأخلاقية و جعل المجتمع مؤسسة من الشراكة في حدود المنفعة المتبادلة. و قد عبر " هنري فرانكفورت " بقوله : " ما هو مهم ليس أن يمتلك الناس نفس الموارد، لكن على الأقل يمتلك الأفراد نسبة معينة منها لكي يمارسوا حريتهم" (1). و الفائدة من هذا هو السماح بتقييم حالة الأقل انتفاعا بدون حاجة إلى مقارنة مع الحالات الأخرى. إذا كان هذا الاعتقاد صحيحا فان المجتمع ككل سيحظى بالمساواة.

حاول رولز أيضا من خلال كتاباته امتصاص ضغط و جبروت اقتصاد السوق الرأسمالية الذي استباح حرية و كرامة الفرد تحت شعار الحرية و جعل من العقلانية في القرار و في

مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز

التفاوت الاقتصادي سبيلا لتحقيق التوازن بين شتى شرائح المجتمع. نظرية رولز اذن هي نظرية في العقلانية، عقلانية تتجلى في كل مجالات الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية. فالخير السياسي و الخير الأخلاقي هو في اخر المطاف خير عقلائي.

قائمة المراجع:

- 1- الجوة ، محمد . 2001، مسائل فلسفية، مركز النشر الجامعي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.
- 2- دي كريسبيني. انطوني و مينوچ . كينيث . 1998، اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة د/نصار عبد الله، الهيئة المصرية للكتاب.
- 3- رولز، جون . 2001، نظرية في العدالة، ترجمة د/ ليلي الطويل، منشورات الهيئة المصرية للكتاب، وزارة الثقافة.
- 4- رولز، جون . 2009، العدالة كإنصاف، ترجمة د/ حاج إسماعيل، مركز الدراسات، الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- 5- علا عادل عبد الجوار، 2010، المجتمع المدني، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 6- مايكل ساندل، جورج. 2009، الليبرالية و حدود العدالة، ترجمة محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- 7- Cournarie, Laurent et Dupond, Pascal.1998, « Introduction a La Theory de la Justice de Rawls », Article paru dans Diote, 3 srdp « Midi », Pyrénées.
- 8- David Lewis, Scheafer. 2007, Illiberal Justice: John Rawls VS The Americain Political Tradition, University of Missouri, Press Colombia and London, for printed material z39, 48, 1984, copy right c.

- 9- Ethics,1999, International Journal of Social and Legal Philosophy, Edition John Deigh, University of Chicago,109, Number 02.
- 10-Matravers, Derek.2002, Debates In Contemporary Political Philosophy, An Antology.
- 11-Muniz Dardé, Vuniz.2005, La Justice Sociale: Le Libéralisme égalitaire de John Rawls, édition Arman Colin.
- 12-Maric, Michel. 1996, Egalité et Equité : Equité L'enjeu de la Liberté, Amartyen Sen face à John Rawls et à l'économie normative, Revue Française d'économie, Volume XI, Numéro 3
- 13-Sen, Amartyen.2000, Repenser L'inégalité, Oxford Université Presses, Edition La Seuil.
- 14-Sen, Amartyen. 2005, Human Right and Capabilities, Rautledye Journal of Human Development, Volume 6, Numero 02.
- 15-Vallentyne, Peter. 2006, Robert Nozick Anarchy, State and Utopia, University of Missouri, Colombia, Volume 5, Edited by John Stand.